HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

الصراعات القبلية حول المراعي الجماعية في الأطلس الكبير الأوسط/المغرب

كمال احشوش1

[1] طالب باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال/المغرب.

بريد الكتروني: kamal.ahchouch@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/01م تاريخ القبول: 2021/04/25م

المستخلص

نسعى من خلال هذه المقالة، إلى الوقوف على الصراعات التي تنشب بين القبائل حول مراعي الأطلس الكبير الأوسط. من خلال تسليط الضوء على الثقافة والحياة الرعوية بمجال الأطلس الكبير الأوسط، وأهم مسببات هذه الصراعات، مع العلم أن التحديد الزمني للدراسة لن يمنع من الحديث على طبيعة هذه الصراعات وأسبابها في فترة الحماية وبعد الاستقلال.

ومن مقاصد هذه المقالة، تبيان أن ثقافة الرعي والمراعي الجماعية، جزء من ثقافة التدبير القبلي المشترك، وليس ينفك عن القيم الاجتماعية والمعنوية التي كانت قاعدة للحياة اليومية، وأساس لنمط عيش الساكنة في مواجهة مختلف الإكراهات في أبعادها المتنوعة، والكشف عن أنواع الصراعات التي تنشب بين القبائل داخل المراعي العلوية، في إطار الانتجاع الموسمي بمختلف المراعي الجماعية. وإلى جانب المقصدين سالفي الذكر، تروم هذه المقالة، الوقوف على مجمل التحولات التي مست الحياة الرعوية، وأهم الحلول المقترحة للحد من هذه الصراعات. وقد خلصت المقالة إلى أن المراعي الجماعية تعرف العديد من الصراعات التي تتطور في كثير من الأحيان إلى صراعات دموية، لم ينفع معها تدخل الجهات الوصية على هذا الملف بغية ربح رهان التماسك الاجتماعي، الضامن لاستمرارية ثقافة الرعي.

الكلمات المفتاحية: الأطلس الكبير الأوسط–ثقافة الرعي والمراعي الجماعية–المشترك القبلي–الصراعات القبلية حول المراعي الجماعية.

RESEARCH ARTICLE

CONFLICTS TRIBAL OF COLLECTIVE PASTURES IN THE MIDDLE-HIGH ATLAS/MOROCCO

Kamal Ahchouch[1]

[1] Research student, College of Arts and Humanities, Sultan Moulay Suleiman University, Beni Mellal / Morocco.
Email: kamal.ahchouch@gmail.com

Published at 01/05/2021 **Accepted at 25/04/2021**

Abstract

Through thes article, we seek to identify the conflicts that erupt between the tribes over the pastures of the Middle Atlas. By shedding light on the culture and pastoral life in the field of the Middle High Atlas, and the most important causes of these conflicts, bearing in mind that the timeliness of the study will not prevent us from talking about the nature of thes conflicts and their causes before and after independence.

Among the purposes of this article is to show that the culture of pastoralism and collective pastures is part of the culture of common tribal management, and is not detached from the social and moral values that were the basis of daily life and the basis of the population's lifestyle in the face of various constraints in its various dimensions, and the disclosure of the types of conflicts that arise between Tribes within the upper pastures, in the context of seasonal dispersal with various collective pastures, in addition to the aforementioned meanings, this article aims to identify the overall transformations that have affected pastoral life, and the most important solutions proposed to reduce thes conflicts. The article concluded that the collective pastures know many conflicts that often develop into bloody conflicts, with which the intervention of the guardians of this file did not help in order to win the bet of social cohesion, which is the guarantor of the continuity of the pastoral culture.

Key Words: iddle Atlas- Pastoral Culture and collective pastures- Traditional Systems - Tribal Conflicts over collective pastures.

مقدمـة:

يحتدم في المغرب سنويا العديد من النزاعات القائمة بين الرحل حول الموارد الطبيعية، وتبرز هذه النزاعات بشكل أكبر في المجالات التي تتميز بهشاشة الموارد الطبيعية وقلتها، أو اختلاف حالتها من سنة إلى أخرى، كما هو الحال بالنسبة للموارد الرعوية. وقد أشارت العديد من الدراسات التي همت مناطق بعينها. إلا أن النزاعات الرعوية تبقى متعددة الأسباب، بيد أنها غالبا ما تنشأ حول حقوق استعمال المراعي الجماعية بين القبائل المحلية، والقبائل الوافدة للبحث عن مراعي أفضل. إضافة إلى البحث عن الموارد المائية، وممرات العبور، والتنقل. وقد زاد من حدة هذه النزاعات تراجع الدور الذي كانت تقوم به مؤسسات التدبير التقليدية، وعدم القدرة على تعويضها بأخرى حديثة، وكذا اتساع رقعة تنقل الرحل عبر الأقاليم والجهات خارج مجالات ترحالهم وانتجاعهم التقليدية.

يعتبر تنقل الرحل بالأطلس الكبير الأوسط، صوب مناطق رعوية جديدة، من أبرز التحولات التي عرفها هؤلاء خلال العقود الأخيرة، وقد أدى هذا التنقل صوب مناطق لا تشبه المجالات الرعوية المفتوحة التي وفدوا منها، إلى خلق نوع من النزاعات المستمرة بينهم وبين ساكنة المجالات المرتحل إليها، حول الموارد الرعوية والمساحات المزروعة ونقط المياه. وشكلت هذه النزاعات إشكالية حقيقية، خاصة في ظل تعددها واتجاهها التدريجي نحو العنف، الأمر الذي دفع الجهات المختصة لاتخاذ إجراءات قانونية وفعلية، من أجل القضاء على هذه الإشكالية، والحد من تأثيراتها السلبية على مجالات الاستقبال، وعلى الساكنة المستقرة والمرتحلة. وبناء على هذا، نرنو من خلال هذه المقالة تسليط الضوء على أبرز تجليات وانعكاسات النزاعات الرعوية التي تعرفها المناطق التي ينطلق منها الرحل بالأقاليم الجنوبية، والمناطق التي يأمونها في السنوات الأخيرة، والحلول التي قدمتها الجهات المختصة للتخفيف من حدة هذه النزاعات والتوترات، ومدى إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، ووقعها (الإيجابي والسلبي) على الرعاة. ومن أجل أجرأة هذه المقاصد، سوف نعتمد منهجية تاريخية تحليلية، تستند إلى وثائق من أرشيفات الجهة وخارجها، بالإضافة إلى تحريات ميدانية شملت أغلب المناطق المكونة للأطلس الكبير الأوسط.

I. نتائج ومناقشة:

1. الخصائص الطبيعية والبشرية للأطلس الكبير الأوسط

1-1- الخصائص الطبيعية

يقع الأطلس الكبير الأوسط ضمن سلسلة جبال الأطلس، التي تعتبر أعلى جبال بشمال أفريقيا، ما جعل البعض يطلق عليها مجازا "سقف المغرب"، أو "سقف شمال إفريقيا".[1] وهو يمتد على سفحين شمالي وجنوبي،

[1]- DRESCH, Jean. (n.d). Formes et Limites Climatiques et paléo-climatiques en Afrique du nord. Paris, france: A. Géogr 63e année n° 335 janv- févr. p: 56-59.

ويتوفر على موارد طبيعية وبشرية مهمة وإرث ثقافي غني.[1] وتشكل سلسلة الأطلس الكبير الأوسط، الجزء الأعلى من سلسلة جبال الأطلس الكبير، بارتفاع يصل إلى 4071 م بجبل مكون.

خريطة رقم 1 و2 و3: موقع مجال الدراسة

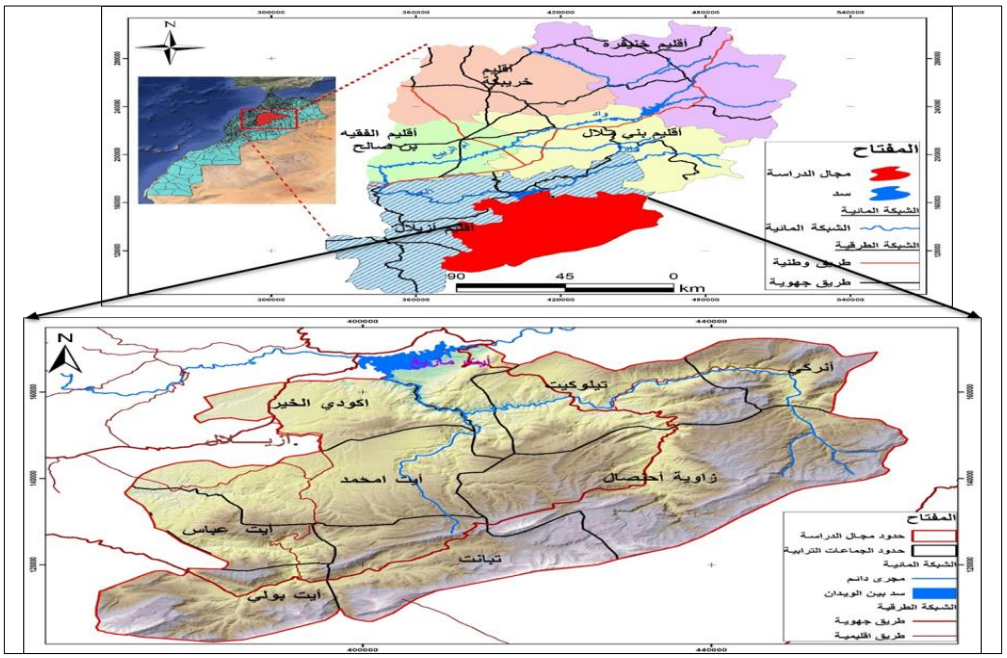

مصدر: عمل الباحث بالاعتماد على التقسيم الإداري للمغرب

أ- التضاريس: تفاوتات طبوغرافية وإمكانيات رعوية مهمة

يعتبر الأطلس الكبير الأوسط، سلسلة جبلية متماسكة، تتجاوز أغلب ارتفاعاتها 2500 متر عن سطح البحر، إذ يتكون من مجموعة من السلاسل الجبلية، والأعراف ذات ارتفاعات مهمة ومتفاوتة، وأودية متعمقة،[2] تتخللها العديد من المنخفضات الداخلية كحوض واويزغت (900-1000متر)، وحوض تاكلفت(100-1400متر)، بالإضافة إلى منخفض أيت اعتاب، ومنخفض أزيلال. وتنتظم التضاريس على شكل خط يتجه من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، لتعطي توالي مجموعة من القمم، إغيل مكون 4071 متر، وجبل تكنوسي 3825 متر، أما الأودية الكبرى، تمتد على شكل أخاديد طولية وخوانق متقطعة.[3]

صور رقم 1: جبل أزوركي

تصوير شخصي بتاريخ 15.03.2015

[1]- COUVREUR, George. (1968). La vie pastorale dans le Haut Atlas central. Maroc: Revue de géographie du Maroc, n°13, faculté des lettres-rabat. p: 3.

[2]- FRISCH, Jean. (1895). Le Maroc: Géographie, Organisation, Politique. Paris: Ernest Leroux. p: 17.

[3]- الخريطة الطبوغرافية لأزيلال، زاوية أحنصال، أيت بوكماز، 50000/1

شكل هذا الطابع الجبلي، إطارا طبيعيا مهما لامتداد المراعي الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط، حيث إن التفاوت في الارتفاعات، والتعمق المهم في المجاري المائية، جعل المنطقة تتسم بضعف المجالات المنبسطة، التي يمكن أن تستغلها الساكنة في إقامة أنشطة زراعية. في الوقت الذي تتميز المنطقة بتنوع نباتي مهم، ساهمت فيه بشكل كبير التفاوتات الطبوغرافية من جهة أولى، والشبكة المائية المهمة عند المنخفضات من جهة ثانية. شكلت هذه العوامل دافعا مهما للساكنة، للتوجه نحو الرعي كمورد اقتصادي في ظل غياب خيارات أخرى، نظرا للقيود التي تفرضها طبيعة التضاريس بهذا المجال. والغطاء النباتي للأطلس الكبير الأوسط له خصائص عامة متوسطية، وقد أدت غزارة تساقط الأمطار نسبيا، وعامل الارتفاع، إلى نمو مساحات شاسعة من الغابات، من أهم أشجارها العرعار، والبلوط الأخضر، والصنوبر. كما أدت الاختلافات في كميات التساقطات إلى تنوع نباتي كبير؛ ما شكل موردا مهما لقطعان الماشية بالمجال.[1]

ب- المناخ: تأثر مهم بالتركيبة الجبلية

يتميز مناخ المنطقة، بصيف حار مع فترات كبيرة مشمسة، وشتاء معتدل، وهو يتأثر بالتركيبة التضاريسية، من توجيه للسفوح ونظام الارتفاعات، ونتيجة لذلك يتميز بالتنوع في نظام الرياح والأمطار، يتأثر بنوعين من التيارات الهوائية: الكتل والتيارات الباردة القادمة من الشمال، والتيارات الهوائية المدارية الحارة والجافة القادمة من الجنوب.[2] الأمر الذي يجعل مناخ السفح الشمالي يتميز بكونه مناخا قاريا، حارا صيفا، وباردا وممطر شتاء. وفي السفح الجنوبي، يمتاز بكونه مناخا صحراويا متأثرا بالارتفاع.[3] هذا التنوع بسبب التأثيرات الجبلية من جهة، وبسبب توجيه السفوح من جهة أخرى، رافقه تنوع مهم على مستوى الغطاء النباتي، ما وفر ظروفا مثلى لتربة تعتمد الساكنة فيها على الرعي والترحال بين مختلف المجالات، تماشيا مع المناخات السائدة بالمنطقة، وتأثيراتها على المجال؛ وبالتالي على المراعي، لتتحكم في تحركات الساكنة وقطعانها.

2-1- الخصائص البشرية والتنظيم الاجتماعي بالأطلس الكبير الأوسط

يركز كل باحث من الباحثين الذين اشتغلوا على البنية الاجتماعية للأطلس الكبير، على وحدة من وحدات البنية الاجتماعية، ويجعلها نواة التنظيم ومركزه الأساس. فنجد مثلا أن "مونتاني" و"بيرك" يركزا على "تاقبيلت"، كوحدة مركزية تدور عليها الأمور السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للقبيلة. (والتوفيق1983) ركز على الأسرة، واعتبرها القلب النابض لمجتمع إنولتان.[4]

ولهذا ففي المجال المدروس، نصادف تداخل بعض الوحدات، وتقاسمها لأهمية المركز والنواة، فالأسرة سواء كانت ممتدة أو صغيرة، تشكل نواة التنظيم الاجتماعي. إلا أن هذه الوحدة (الأسرة) مرتبطة في مراحل أخرى سابقة

[1]-FOUGEROLLES, André. (1982). Le Haut Atlas Central guide alpin. Casablanca: Société nouvelle des impression. p:42

[2]-CELERIER, Jean. (1948). Les Conditions Géographiques de L'atlas Central. Maroc: Hesperis Tome XXXV 3° et 4° Trimestres. pp: 359- 362.

[3]- علوم، أحمد. (2013- 2014). مقاربة الجغرافيا السياسية لدينامية الأنساق الطبيعية والاستراتيجية والاجتماعية والمؤسساتية بأوساط هشة (الجبال المتوسطة بجهة تادلة- أزيلال) نحو استراتيجية بديلة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية البشرية، تحت إشراف أحمد بلاوي. جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش. ص 42.

[4]- التوفيق، أحمد. (1999). المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إنولتان. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الأولى. ص: 96

بوحدة العظم (إغص)، ذلك أن تقسيم الأرض والرعي قديما، قد تم على مستوى عظام القبيلة. ووحدة العظم مرتبطة بوحدة الفخذة، لأن تقسيم مجال الأطلس الكبير الأوسط، غالبا ما يتم على مستوى الفخذات قبل تقسيمه على مستوى عظام كل فخذة.

لقد اختفت أهمية بعض تلك الوحدات اليوم، بفعل التحولات الاجتماعية المختلفة التي شهدها المجال. فالعظم مثلا، لم تعد له أهمية لدى الساكنة اليوم، وأصبح أحيانا ذكرى من الذكريات القديمة التي يأثث بها بعض المسنين جلساتهم المناسباتية، والفخذ بدأت أهميته تضمحل، ولا تظهر إلا في بعض المناسبات، خاصة الانتخابات التشريعية. أما القبيلة كأعلى وحدة في التنظيم الاجتماعي، فإنها لا زالت تحافظ على بعض سماتها، خاصة الحدود المجالية، والمراعي البين–قبلية والبين–إقليمية، والإسم، وبعض القيم، لكن مؤسساتها القديمة من "اجماعة" قد اختفت، وحلت محلها مؤسسات أخرى بأسماء حديثة، لكنها تمتح من الموروث، كمجلس الجماعة القروية والجمعية المدنية.[1]

أما الأسرة، فلا يزال دورها مستمرا كنواة تنظيمية للإنتاج والاستهلاك الجماعي، وإن ظهر في العشر سنوات الأخيرة، ميل إلى التخلي عن الأسرة الممتدة، والنزوح إلى استقلالية الأفراد بفعل عدة أسباب. ووحدة الدوار لا تزال تعيش حيوية كبيرة، إلا أنها لا تستطيع الحفاظ على بعض خصوصياتها، لأنها وحدة مرنة قابلة للانشقاق في أي صراع حول الأرض والانتجاع، والمراعي الجماعية.

2– المراعي الجماعية: تعدد في المفهوم وطريقة لتدبير الموارد

أ– مفهوم أكدال:

يمكن تعريف Agdal "أكدال" لغويا، مصدرا لفعل «Gdl» الذي يعني «Hram» حرام باللغة العربية. مفرده «Agdal»، جمع «Igudaln _Igdlan »، مؤنثه Tagdalt، جمع Tigudlin. ونجد أيضا مصطلح Azib "لعزيب" و Agdar للدلالة على "أكدال".[2]

وأكدال مصطلح أمازيغي، متداول لدى المجموعات البشرية المغاربية، وفي الصحراء الكبرى. ففي الجزائر نجد مصطلح Agdal للدلالة على المجالات المسيجة، وفي تونس نجد مصطلح Tagdielt للدلالة على حماية مرعى، وفي منطقة الهكار يستعمل الطوارق مصطلح Egadal أو (Terre étant interdite) ‘Amadal itwagdaln’ بمعنى مجال محمي، وفي المغرب وخاصة بجبال الأطلس والصحراء نجد مفهوم Agdal أو Tagdalt للدلالة على المجالات المشتركة.[3]

إن ما يمكن استنتاجه من المعطيات اللسنية لكلمة "أكدال"، أنه يدل من الناحية اللغوية على الرفض، والمنع، والحماية، والرعاية، والمقدس، والمسيج، والشرف، وبتعبير أدق "اجعل نفسك بعيدا عن المكان لأنه

[1]- حيث لا زالت وحدة الفخذ هي الحاسمة أحيانا في انتخاب رئيس الجماعة المحلية، وبذلك يكون رئيس الجماعة المحلية اليوم "أمغار" قديم باسم وقانون جديد، ورئيس الجمعية المدنية الآن، هو بمثابة شيخ أو زعيم محلي، وتجد فيه الجماعة طموحاتها المشتركة.

[2]- LAOUST, Emile. (1983). Mots et Choses Berbères. Rabat: Publications de l’institut des Hautes Études Marocaines, Société Marocaine D’éditions. p: 41

[3]- Ibid, p: 42.

محمي".[1] ومن الناحية الاصطلاحية، فهو مفهوم يستعمل للدلالة على المراعي المشتركة Les pâturages Collectifs، ويدل أيضا على أوقات فتح وإغلاق هذه المجالات، ويعرفه جاك بيرك "بأنه مجال طبيعي وبشري محمي، وملك لجماعة بشرية فرضت سلطتها على ذلك المجال".[2] أما عبد الله حرزني، فقد أعطاه الاصطلاح التالي:"[3] Un Produit de L'histoire Locale " ، بمعنى "أن الأكدال نتاج تاريخي لجماعة محلية". أما روبير مونطاني، فيرى أن الأكدال "نوع من التسيير الإداري لحماية مصادر محددة داخل مجال محدد.[4] وفي بعض مناطق الأطلس الكبير، تدل كلمة أكدال على المقابر باعتبارها أماكن مليئة بالعشب والأشجار ومحرمة أيضا.

وعموما، فالمرعى مصدر مشترك بين أعضاء قبيلة واحدة، أو بين مجموعة من القبائل في بعض الأحيان، بالرغم من أنه يبدو مصطلحا بسيطا، إلا أنه مصطلح مركب ومعقد. وداخل المراعي الجماعية المشتركة بالأطلس الكبير الأوسط يقسم العمل بين مكونات الأسرة المرتحلة، ويستغل من طرف العديد من القبائل من داخل المجال وخارجه، الشيء الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات عديدة.

3- أسباب الصراع حول المراعي بالأطلس الكبير الأوسط

أدت العديد من العوامل الطبيعية والبشرية؛ إلى تخلي الرحل المنتمين للمجال المدروس عن مجالات ترحالهم التقليدية، لصالح مجالات مستقبلة جديدة غير مشابهة لأراضي وفودهم، لا من حيث الخصائص الطبيعية، ولا من حيث أنماط الاستغلال؛ وهو ما أسفر عن وقوع العديد من النزاعات بين مربي الماشية الرحل وساكنة هذه المجالات، حول حقوق استغلال المراعي ونقط المياه والمساحات المزروعة ومجالات المرور.[5] إذا كانت مسألة تنقل الرحل في السنوات الجافة إلى مناطق أقل تضررا بالجفاف، مسألة ليست وليدة اليوم، فإن حدة هذه التنقلات واتساع رقعتها الجغرافية، نجم عنه تصاعد وتيرة هذه النزاعات في العشرية الأخيرة، واتخاذها أشكالا عنيفة ودموية أحيانا.

3-1- الترحال والبحث عن مراعي جديدة

من المعلوم أن مسألة تنقلات الرحل خارج مجالات استقرارهم (الدوار)، والعوامل المتحكمة في هذا التنقل، والتحولات التي أفرزتها، ليست وليدة الفترة الحالية، بل كان هذا النوع من التنقلات في السنوات الأكثر جفافا

[1]-HERZENI, Abdellah. (2012). l'Agdal à l'épreuve des stratégies familiales et de l'action collective, le cas des ayt Bouguemmez, Agdal, Patrimoine Socio-écologique de L'Atlas Marocain, Sous la direction de Laurent Auclair Mohamed Alifriqui. Maroc: IRCAM-IRD Édition. p: 45.

[2]- BERQUE, Jacque. (1978). Structures Sociales du Haut Atlas. paris: 2 édition. p: 92.

[3]- HERZENI, Abdellah. Op cit, p: 73.

[4]- MONTAGNE, Robert. (n.d). Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc. Casablanca: édition Afrique orient. p:82.

[5]- Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD). (2003). Ministre de L'Agriculture du Développement Rurale et de La pèche Maritime, Étude des Conflits Pastoraux dans le Versant du Haut Atlas, Conservation de la biodiversité par la transhumance dans le Haut Atlas (CBTHA), Projet MORL/99/G33/A/IG/99,

[5]- DRESCH, Jean. Formes et Limites Climatiques et paléo-climatiques en Afrique du nord. Paris: A. Géogr 63e année n° 335 janv- févr. p: 56-59.

صوب المناطق الأقل تضررا مسألة متعارفا عليها، وفي إطار توافقي بين كل قبائل الأطلس الكبير الأوسط، والجنوب الشرقي، وكذا بعض المناطق السهلية. ولم تكن هناك اتفاقيات واضحة بين هذه القبائل، تحد من التحركات والتنقل داخل أراضي قبلية أو أخرى. وبما أن الثروة الحيوانية تعتبر المورد الاقتصادي المهم لهذه القبائل، فقد جعلت من الأراضي التي تسيطر عليها أراضي رعوية مفتوحة.[1]

عرف الأطلس الكبير الأوسط كغيره من المناطق المغربية موجة جفاف حادة ومجاعات، كان رعاة وساكنة المنطقة أول المتأثرين بها، لاعتمادهم على الرعي كمورد اقتصادي رئيس. هذه المجاعات والجفاف أدت إلى قلة المنتجات الزراعية في الأسواق أو انعدامها، وهو ما دفع عدة قبائل إلى هجرات جماعية صوب المناطق الأقل تضررا، والتي تتوفر على موارد اقتصادية لماشيتها. هذه التنقلات نحو مناطق أكثر أمنا وشساعة مكن وحتم على القبائل المتنقلة الاستقرار الكلي أو الجزئي في بعض الأحيان.[2] ما تزالت القبائل تتردد على مراعي الأطلس الكبير الأوسط كل سنة، وحافظت على ممارستها للترحال والرعي في مراعي المجال، خاصة وأن وسائل التنقل التي تستعمل في الفترة الراهنة مختلفة تماما على ما كانت عليه من ذي قبل، حين كانت رحلة التنقل لهذه المراعي تستغرق أياما وأسابيع، وكان هذا التنقل تحكمه اتفاقيات وأعراف شفوية، ولم تكن تطرح مشكل الصراع الذي تعرفه مراعي الأطلس الكبير الأوسط في الآونة الأخيرة، كتشييد منازل للسكن الدائم فوق المراعي الجماعية، والترامي على مراعي القبائل الأخرى.

من المؤكد أن هذه القبائل تتنقل من منطقة إلى أخرى قصد البحث عن الكلأ لماشيتها؛ وبتضرر الموارد الطبيعية وتدهورها، تنشب صراعات يعزى أغلبها إلى الترامي على المراعي الجماعية للقبائل المجاورة. كما أن وفود القبائل في السنوات الأخيرة إلى مراعي الأطلس الكبير الأوسط – رغم تراجعه – إلا أن قبائل الجنوب الشرقي أصبح وصولها إلى الأطلس الكبير الأوسط سهلا، نظرا لتطور المواصلات ووسائل النقل، بالإضافة إلى الشراكة بين القبائل في تربية المواشي ورعيها، هذه العوامل مكنت الرعاة والرحل من المكوث داخل المراعي في مختلف أوقات السنة وبشكل مطول.

تجدر الإشارة إلى أن العلاقة التي كانت تربط الرحل بساكنة المناطق المرتحل إليها، كانت علاقة توافقية تحكمها اتفاقيات – أغلبها شفوية – عن طريقها يتم تدبير المراعي بدون مشاكل. لكن الملاحظ اليوم في العديد من مناطق الأطلس الكبير الأوسط والمتوسط، خاصة في مناطق زاوية أحنصال، وأيت آمحمد، وأيت إصحا، وأنركي، تراجع علاقة الرعاة فيما بينهم، هذه العلاقة التي تطورت إلى صراعات متكررة، وهو ما يطرح العديد من علامات الاستفهام حول أسبابها الحقيقة، ودور الجهات المسؤولة في إيجاد حلول ناجعة لمثل هذه الخلافات التي تتحول في بعض الأحيان إلى صراعات يصعب السيطرة عليها.[3]

3-2- الرحل والمستقرون

[1]- Archive du Maroc. (1932-1933). Situation politique et militaire: Rapports Hebdomadaires et mensuels. cote S288 Boite 67, situation économique, Ait Boulli.

[2]- Archive du Maroc. (1930). Boit 13, Région de Marrakech, Rapport sur Les terres Collectives d'Azilal (ait boulli). p: 14.

[3]- تحريات ميدانية وروايات شفوية، 2014-2019.

تعتبر الأنشطة الزراعية المزاولة من طرف القبائل المستقرة، وكذا تنوع الغطاء النباتي المنتشر في المراعي الجماعية، ناهيك عن استغلالها في الزراعة والحرث، من بين أهم العوامل التي تنشب حولها الصراعات بالأطلس الكبير الأوسط. وتعرف المناطق التي تزاوج فيها القبائل بين نمط الإنتاج الرعوي والزراعي، أوج هذه الصراعات بين الرحل والمستقرين. وتختلف أشكال هذه النزاعات من منطقة لأخرى داخل الأطلس الكبير الأوسط، فمراعي أيت آمحمد ينشب فيها الصراع حول استغلال الأرض للزراعة، أما مراعي زاوية أحنصال، وأيت عباس، فأغلب الصراعات مردها إلى الترامي عليها من طرف القبائل الأخرى، أو دخولها في غير الوقت المخصص لذلك. بالإضافة إلى الصراعات المتكررة حول نقط الماء التي تجف في بعض الأحيان داخل بعض المراعي.[1]

وانطلاقا من البحث الميداني والتنقل المتكرر إلى مختلف مراعي الأطلس الكبير، رصدنا اختلافا من حيث دواعي وعوامل نشوب الصراعات داخلها، فمن الرعاة من أكدوا على أن النزاعات سببها استغلال المراعي، والبعض الآخر أرجع أسباب هذه الصراعات إلى الرعي داخل المراعي الغابوية المجاورة لمساكن الدوار، في حين البعض من المستجوبين، عزوا سبب النزاعات إلى النقط المائية، أما باقي الرعاة فقد أقروا على أن سبب هذه الصراعات مرده إلى زراعة وحرث المراعي، ناهيك عن عمليات التشجير التي تقوم بها الدولة والتي تضيق من مساحة المراعي الجماعية.[2]

3-3- عوامل احتدام النزاعات بين الرحل وساكنة المجالات المستقبلة

ساهمت عدة عوامل في تنقلات الرحل وترك مجالاتهم ومساكنهم، وأبرز هذه الأسباب الجفاف وتأثيراته السلبية على الساكنة ومواشيها، الشيء الذي يدفع الرحل للبحث عن مجالات رعوية جديدة، وترك مجالاتهم التقليدية المتضررة من هذه العوامل الطبيعية. وأيضا تربية الرحل لبعض أصناف المواشي التي تحتاج لظروف طبيعية ملائمة لتوالدها واستغلال مواردها.[3] ومن خلال الروايات الشفوية لبعض رعاة الأطلس الكبير الأوسط، سواء المستقرون منهم أو الرعاة، فهذه الأسباب والعوامل كانت قائمة منذ فترة طويلة، هذا ما يستدعي رصد أسباب تعزى إليها ضغوطات الرحل على مراعي الأطلس الكبير الأوسط مما يؤدي إلى نشوب خلافات وصراعات حولها.

لقد ساهم النمو الديموغرافي الذي عرفته العديد من قبائل الأطلس الكبير الأوسط في العشر سنوات الأخيرة، إلى بناء منازل جديدة، والتوسع على حساب الأراضي المشتركة بين القبائل، هذا التوسع كان السبب الرئيس في النزاع الدائر والدائم بين قبيلتي أيت آمحمد وأيت إصحا مثلا.[4] بالإضافة إلى توسيع الزراعات العلفية، التي وإن كانت مهمة للساكنة في أوقات الجفاف، إلا أنها في تزايد مستمر، وتقام على حساب مساحة المراعي الجماعية المفتوحة، الشيء الذي يسبب صراعات متكررة يصعب في بعض الأحيان السيطرة عليها. كما أن تنامي

[1]- Archive du Maroc, (13 Décembre 1936). Boit 13, Service des Affaire Indigènes Région de Marrakech Cercle D'Azilal, Annexe des Ayt Mohammed, Poste de Zaouïa Ahansal, Accorde de Transhumance, Pâturage.

[2]- زيارات ميدانية لعدد كبير من المراعي الجماعية داخل مجال الدراسة لرصد أهم مسببات الصراع حول المراعي.

[3]- فائز، عبد الحميد. (2015). الحرب في المجتمعات الرعوية، آليات إنتاج العنف في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار. مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. ص: 73.

[4]- رواية شفوية سابقة للسيد محند أقبلي، من مواليد 1954 بدوار "تاغزوت نوزكاغ" وابزازى بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 13.08.2017.

الإرتماء على المراعي الجماعية، وتمكين قبائل خارج القبيلة من الرعي فيها، يصعد من الصراعات بين القبائل التي تقع هذه الأراضي الرعوية في مجالها.[1]

كما ساهم نمو العديد من المراكز والجماعات الترابية وتوسعها العمراني على حساب الأراضي الرعوية، في تقليص مستمر لهذه الأراضي من جهة، وتضييق الممرات التقليدية "تيزي" التي كان الرحل يسلكونها في الماضي من جهة ثانية،[2] الأمر الذي جعل مسألة احتكاكهم بالساكنة المحلية أكثر ورودا أثناء تنقلهم للوصول إلى مراعي الأطلس الكبير الأوسط، ويأتي هذا التقلص المستمر للأراضي الرعوية في ظل غياب قوانين واضحة تتعلق بآليات تدبير هذه الأراضي، إضافة إلى غموض الوضعية القانونية لبعض المراعي الغابوية، وتعدد وسائل استعمالها من ناحية أخرى، وشكل انخراط الرحل منذ عقود في اقتصاد السوق، واعتمادهم المتزايد على وسائل النقل والإتصال الحديثة، سببا مباشرا في كثرة ترددهم على المجالات المستقبلة في وقت واحد، خاصة إذا كانت المناطق التي ينتمون إليها لم تعرف تساقطات مطرية مهمة.[3]

ويحدث في بعض السنوات في الأطلس الكبير الأوسط، توافد مهم للرحل القادمين من الأقاليم الجنوبية والأقاليم الأخرى من الأطلس المتوسط، على مناطق ضيقة تتعرض مواردها الرعوية لضغط قوي في وقت قياسي، وهو ما يدفع ببعضهم إلى الرحيل صوب مجالات زراعية مسقية، للاستفادة والتقرب من مصادر العلف، وهذا ما نجده في منبسط أيت بوكماز، الذي يعرف وفود رحل أيت عطا من مرعى "إزوغار" و"إكرضان"، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع نزاعات بينهم وبين ساكنة هذه المجالات.[4]

وإلى هذا يضاف تضاعف عدد المحميات الطبيعية في الأطلس الكبير الأوسط، حيث ساهم بشكل كبير في تضييق المجالات الرعوية. وساهمت عملية تشجير بعض المراعي في تقليص مساحتها، الشيء الذي واجهته الساكنة بالرفض القاطع، لأن عملية التشجير تحد من نمو العشب في محيطها، وهو ما يضر بالرعي والمواشي.[5]

3-3-1- المراعي الغابوية

تختلف النزاعات القائمة بين الرحل وسكان المجالات المستقبلة من سنة إلى أخرى، تبعا لمناطق الاستقرار المؤقت للأسر المرتحلة، ونوعية الاستغلال القائم بهذه المناطق، والوضعية القانونية لمجالاتها الصالحة للرعي.[6]

من بين أنواع المراعي الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط نجد المراعي الغابوية. هذا النوع من المراعي، يكون في الغالب تابعا للدوار، ويمارس فيها الرعي المؤقت، وتنقلات القبائل إليها تكون اعتيادية، كما أن العشب الذي تتوفر عليه هذه المراعي، يستغل في الأوقات الحرجة التي تعرف فيها المنطقة قلة التساقطات.[7] هذه المجالات

[1]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، (2015)، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، ص: 6.

[2]- Royaume du Maroc ministère de l'agriculture et de la pèche maritime direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole division des aménagements 2014, op cit, p: 71.

[3]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، مرجع سابق، ص: 7.

[4]- زيارة ميدانية لمراعي أيت آمحمد وأيت بوكماز قصد ملأ استمارات البحث، بتاريخ 20.8.2016.

[5]- المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لأزيلال، (2013)، المنطقة الغابوية لأيت آمحمد، مشروع تشجير المراعي الجماعية، ص: 10.

[6]- فائز (عبد الحميد)، الحرب في المجتمعات الرعوية، مرجع سابق، ص: 193.

[7]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، مرجع سابق، ص: 9.

تكون في بعض السنوات الجافة وجهة الرعاة الذين يمارسون الرعي البعيد المدى، وخصوصا قبائل أيت عطا، وبطبيعة الحال، تقوم القبائل النصف المرتحلة بمنع رعاة الجنوب من ولوج هذه المجالات الخاصة بالقبيلة، التي تعتبرها احتياطا للموارد العشبية لقطيعها للأشهر أو للسنة المقبلة. وتكون هذه الأسر قليلة التنقل خارج الدوار، وتستقر في مكان معين لفترات طويلة. خلافا لذلك، فإن الأسر المرتحلة القادمة من الجنوب الشرقي، تعتبر المجالات الغابوية مناطق رعوية مفتوحة، ستمكنها من رعي مواشيها، وهو ما يدفعها إلى الرعي المفتوح، دون مراعاة الموارد الاقتصادية القليلة للأسر النصف مرتحلة، مما ينجم عنه نزاعات متكررة تستدعي في بعض الأحيان تدخل السلطات المحلية، أو وساطات بعض شيوخ القبائل لفضها.[1]

وفي المناطق المجاورة لأيت عباس، وأيت بوولي، وبرنات بأيت آمحمد، حيث الساكنة تزاوج بين الزراعة والرعي (الترحال والاستقرار)، تعرف المراعي الغابوية في هذه المجالات نزاعات في السنوات المطيرة، حول بعض المجالات الرعوية المحيطة ببعض التجمعات السكانية والدواوير بالمنطقة، والمستعملة لرعي قطعان ساكنة هذه التجمعات.[2] وينجم عن اقتراب رحل أيت آمحمد، وأيت توتلين، وأيت ملال، من هذه المجالات بعض النزاعات البسيطة، التي لا تتخذ طابعا عنيفا، وغالبا ما يتم تسوية الخلاف بشكل ودي بين المتنازعين، وذلك بإبعاد ماشية القبائل الأخرى.[3]

يعتبر الأطلس الكبير الأوسط موطن الصراعات حول المراعي الجماعية وخاصة البينإقليمية، فلا تكاد تخلو جماعة قروية من نزاع قائم في دواويرها حول استغلال مراعيها. ولعل ما يميز المجالات الرعوية في منطقة الأطلس الكبير الأوسط، هو طبيعة ملكيتها، باعتبار جلها أراضي مشتركة، وهو ما يجعل الرحل الذين يستغلونها للرعي أمام مشاكل مع ذوي الحقوق. وحتى في حال تدخل السلطات المحلية لفض هذه النزاعات، فإن القانون المنظم لاستغلال الأراضي المشتركة يلفه غموض كبير، خاصة وأنه يتضمن مصطلحات غير واضحة من قبيل "حقوق الإنتفاع"، و"حقوق الإستغلال"، حيث أن الأعراف ما تزال هي السائدة بين مختلف القبائل المستغلة للمراعي الجماعية.[4] نفس المشكل يطرح بالنسبة للأراضي الرعوية التي توجد في ملكية الخواص، أو المراعي الغابوية التابعة لبعض الدواوير، التي تشهد نزاعات حول أحقية الانتفاع من مواردها الرعوية بين السكان المالكين أو المستغلين، والرحل المنتجعين،[5] خاصة وأن الرحل يعتبرون مثل هذه المراعي أراضي مفتوحة صالحة للاستغلال الرعوي.

وفي ظل هذا الوضع، يقوم السكان المستقرون –في غالب الأحيان– بتوجيه شكاياتهم الشفوية والكتابية إلى مجالس الجماعات الترابية، والمندوبية الإقليمية للفلاحة، والسلطات المحلية، ومديرية الشؤون القروية بالرباط،

---

[1]- Archive D'Ait Mohammed. (1937). Cercle Zaouïa Ahansal, Cercle Azilal, Proces Verbal, pâturage Igourdan, le Capitaine LAUBIES, chef du Bureau des Affaires Indigènes des Ait M'Hamed.

[2]- رواية شفوية سابقة للسيد علي أيت بركة، من مواليد 1961، بدوار إزروالن بأيت عباس، تاريخ إجراء المقابلة 24.8.2017.

[3]- نفســـه.

[4]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، مرجع سابق، ص: 11.

[5]- نفســـه، ص: 12.

الأمر الذي جعل مشكل الرعي في الأطلس الكبير الأوسط، على رأس النقاط المناقشة في دورات العديد من المجالس الجماعية. وتدل النقاط المدرجة في العديد من الجماعات القروية والحضرية، التي يشتكي سكانها من الترامي على المراعي الجماعية، على الأهمية التي بدا يكتسيها هذا الموضوع في السنوات العشر الأخيرة. في ظل الشكايات المتعددة التي تتلقاها مديرية الشؤون القروية المكلفة بمسألة المراعي الجماعية والمشترك القبلي، أدخل هذا المشكل لردهات مجلس النواب والمستشارين، لإعادة مراجعة القوانين المنظمة للموارد الإقتصادية بالجبل، بغية تفادي الصراعات المتكررة بين القبائل.[1]

تعددت أسباب الصراعات حول المراعي الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط، منها ما هو مجالي، وطبيعي، وبشري، إذ لا يمكن إغفال دور الموارد المائية، والمساحات المزروعة، التي تشكل أحد أهم الأسباب في اندلاع هذه الصراعات بين القبائل.

3-3-2- النزاع حول المناطق الزراعية

تعتبر النزاعات المتعلقة بالمساحات المزروعة، من بين الصراعات التي تنشب بين الرحل والساكنة المستقرة. ومن بين المناطق التي تشهد هذا النوع من النزاعات، نجد منطقة أيت بوكماز، وبرنات، وسرمت بأيت آمحمد. هذه الأخيرة، تعرف زراعات معيشية، غالبا ما تكون غير بعيدة من المراعي الجماعية بين القبائل، وفي بعض الأحيان، يتم إهمال القطيع وينفش داخل الأراضي المخصصة للزراعة، وهو ما يؤدي إلى نزاعات حول تعويضات الخسائر الناجمة عن هذا الفعل المقصود أو غير المقصود.[2]

على إثر هذه الصراعات حول الخسائر التي تسببها القطعان في المساحات المزروعة للقبائل، تدخل الأطراف المتنازعة في سجال، وغالبا ما يتم إيجاد حل توافقي كتعويض رمزي لما حل بالمزروعات من إتلاف.

يعتبر كذلك الرعي بالمناطق الغابوية، والاستغلاليات الزراعية في بالجماعات القروية المستقبلة للرحل، أهم تحدي للجماعات الترابية بالأطلس الكبير الأوسط، هذه الجماعات التي تقر بحجم الإشكاليات التي أضحى يطرحها الترحال، وتأثيراته السلبية على الاستغلاليات الزراعية. كما شكل الترحال أيضا موضوعا لمراسلات متعددة للعمالات، ووزارتي الفلاحة والداخلية للحد من هذه المشاحنات بين الرعاة والمستقرين.[3]

وبخصوص مسألة الأضرار التي تلحقها مواشي الرعاة بالاستغلاليات الزراعية بالجماعات الترابية للأطلس الكبير الأوسط، فقد أكد رؤساء المجالس الجماعية بأيت آمحمد، وزاوية أحنصال، وأيت بوولي، أنهم توصلوا بشكايات مكتوبة وشفوية، من لدن الساكنة المحلية التابعة لنفوذهم الترابي، والذين يشتكون من إفساد محاصيلهم من طرف مواشي الرعاة.[4] والكل أكد على أن هذه العلاقة المتوترة لم تكن من ذي قبل، فالكل كان يحترم حق الجوار والإنتفاع من المراعي بشكل جماعي؛ لكن في السنوات الأخيرة، ونظرا لقلة التساقطات، بدأت تظهر

---

[1]- نفســـه.

[2]- Archive du Maroc, Boit 13, Cercle D'Azilal, note sur pâturage Mazegunan, 23.6.1936.

[3]- مراسلة من ساكنة أيت آمحمد لوزارة الداخلية قصد معاينة الصراع القائم حول مرعى "ألوز" بين أيت آمحمد وأيت إصحا بتاريخ 01 يونيو 2014.

[4]- شكايات موجهة للجماعات الترابية لأيت آمحمد وأيت بوكماز قصد إيجاد حلول للصراعات حول المراعي التي تتسبب فيها مواشي الرحل.

نزاعات تتطور لتأخذ طابعا دمويا. هذه الشكايات في بعض الأحيان، وبالأخص في مراعي أيت آمحمد، وأيت إصح،ا تصل إلى وضعها على طاولة وزارة الداخلية متجاوزة قدرة المجالس الجماعية على حلها.

هذه الصراعات المتكررة التي تعرفها مراعي الأطلس الكبير الأوسط ليست حبيسة هذا المجال فقط، بل نجدها في عموم التراب الوطني. حالة يمكن إسقاطها على مجمل الجماعات المستقبلة للرحل، حيث لوحظت في العديد من المناطق الأخرى حدوث بعض المناوشات بين الرحل والساكنة المحلية حول إتلاف بعض المزروعات في بعض الأقاليم، مثل سطات (دجنبر 2013)، وواد زم (2012) ومكناس (2012) وسيدي قاسم (2013) وشتوكة أيت باها (2017).[1]

3-3-3- النزاعات المرتبطة بالموارد المائية

يعتبر الماء إكسير الحياة، وهذه المادة الحيوية تكثر الحاجة إليها لدى الرعاة في فصل الصيف، وبذلك تعتبر نقط المياه من بين أبرز العوامل المساهمة في اندلاع النزاعات المذكورة.

وتعرف مراعي الأطلس الكبير الأوسط هذه النزاعات حول النقط المائية، نظرا لكون المرعى يوجد في النجود العليا، وفي فترات من السنة حيث تجف هذه العيون، يكون لزاما على الرعاة البحث عن الماء لماشيتهم، وتقوم ساكنة العالية بقطع الماء على ساكنة المناطق المستقرة في الدواوير المجاورة للوادي، وهو بالطبع ما يشكل بداية للصراع بين المستقرين والرعاة.[2] ونجد الصراع القائم بين أيت عطا وساكنة "الزَّاوِيتْ نَايْتْ وَلْمْزِي" حول بعض النقط المائية المتواجدة في مرعى إزوغار، وهو ما حدا بأيت عطا لتوريد مواشيهم من "أَغْبَالُو نَايْتْ أُوهَامْ"، هذه الأعمال استدعت تدخل السلطات المحلية لفض النزاع الذي يعرفه الطرفان كل سنة، والذي يحتدم في سنوات الجفاف.[3]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، نجد بعض السكان المستقرين تربطهم علاقات مصلحة مع الرعاة، حيث يمكنونهم من مخلفات الماعز والأغنام كسماد لحقولهم، في حين يسمح للرعاة باستغلال العيون المائية للقبيلة، هذا الإتفاق لا توافق عليه كل مكونات القبيلة، وبالأخص التي لا تستفيد من مخلفات مواشي الرحل الوافدين على مراعي الأطلس الكبير الأوسط. هذه المنفعة، والإتفاق الغير متكافئ من وجهة نظر بعض مكونات القبيلة، يؤدي إلى صراعات لا ينفع معها تدخل السلطات المحلية.[4]

نوقشت هذه المسألة أكثر من مرة في بعض جلسات المجالس القروية في هذه المناطق، وشكلت أيضا موضوع شكايات موجهة إلى مصالح مختلفة داخل الجهة وخارجها، كما سجل اعتراض سكان بعض الجماعات من استعمال الرحل لمياه بعض الأحواض التي تخزن فيها القبيلة مياه الأمطار في توريد ماشيتها.[5] وارتباطا

---

[1]- تم استقاء المعلومات المتعلقة بالمناوشات بين الرحل وسكان المناطق المذكورة من طرف بعض الرحل والاطلاع على بعض الجرائد الإلكترونية، وذلك لصعوبة التردد على جميع المناطق التي ينشب فيها هذا النوع من الصراعات وغياب وثائق تثبتها لدى الجهات المختصة.

[2]- رواية شفوية للسيد أشعيب محمد، من مواليد 1948، بدوار إكلوان بأيت بوكماز، تاريخ إجراء المقابلة 20.8.2016.

[3]- رواية شفوية سابقة للسيد أشعيب محمد.

[4]- نفســـه.

[5]- محضر اجتماع مجلس الجماعة الترابية لأيت أمحمد، من بين النقط التي درست فيه النزاع حول مراعي الجماعة، بتاريخ 12.04.2014، ص:1.

بموضوع النزاعات القائمة على النقط المائية، يحدث في بعض المناطق الرابطة بين امسمرير وزاوية أحنصال، وإمكون، وأيت بوكماز عبر ممرات جبلية، أن تتضمن مصادر المياه وبعض الاستغلاليات الزراعية، ويؤدي تسلل بعض المواشي داخلها إلى حدوث مناوشات بين أصحاب هذه الاستغلاليات والرحل.[1]

نخلص مما سبق، إلى أن مسببات النزاعات القائمة بين الرحل وساكنة المجالات المرتحل إليها متعددة ومتنوعة، بيد أن المراعي والمناطق الغابوية، وكذا المساحات المزروعة والأشجار المثمرة، فضلا عن النقط المائية، تبقى أهم مسببات هذه النزاعات، والتي لا تنحصر في منطقة بعينها، بل تختلف باختلاف المناطق التي يتركز فيها الرحل. وهي صراعات تختلف من سنة إلى أخرى، تبعا لحالة المراعي والموارد الاقتصادية، كما أن لها نتائج وخيمة على المراعي الجماعية والعلاقات البينقبلية.

4- أهم النزاعات التي تعرفها المراعي الجماعية في الأطلس الكبير الأوسط

إن تفاعل المشاكل سالفة الذكر، تساهم في نشوب عدة نزاعات بشأن هذه المراعي التي تختلف حدتها وأهميتها من منطقة لأخرى، سواء بين القبائل المنتمية لهذا الإقليم أو بينها وبين القبائل التابعة للأقاليم المجاورة. ويمكن حصر أهم المراعي التي عرفت وتعرف نزاعات بين الفينة والأخرى فيما يلي:

4-1- النزاع الدائر في شأن مرعى "تَالْمْسْتْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة زاوية أحنصال

ابتدأ هذا النزاع منذ سنة 1936 بين قبيلة أيت بويكنيفن الشماليين من زاوية أحنصال وقبيلة أيت بويكنيفن الجنوبيين من إقليم ورزازات، بخصوص مطالبة أيت بويكنيفن الجنوبيين الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة المجاورة لهذا المرعى والتي لا حق لهم فيها حسب أيت بويكنيفن الشماليين.[2]

4-2- النزاع الدائر في شأن مرعى "تَاكُورَارْتْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة زاوية أحنصال

يدور النزاع الذي عرف بدايته منذ سنة 1967 بين قبيلتي "إِزْهْمِيِيْنْ" و"أَمْزْرَايْ" من زاوية أحنصال، حول مطالبة قبيلة أمزراي بإلغاء اتفاقية 1967 المنظمة للرعي بالمرعى المشترك بين الطرفين.[3]

4-3- النزاع الدائر في شأن مرعى "إِلْمْشَانْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة زاوية أحنصال

يدور هذا النزاع بين قبيلة إلمشان وفخذة أيت علي أُحْسَايْنْ المنحدرة منها والتابعة لإقليم ورزازات، في شأن عدم اعتراف قبيلة إلمشان للفخذة المذكورة بأحقية الرعي في مرعى إلمشان.

4-4- النزاع الدائر في شأن مرعى "سْلُولْتْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة زاوية أحنصال

إن أسباب هذا النزاع تتمثل في الترامي بالبناء والحرث على المرعى من طرف القبائل المستفيدة منه والتي تنتمي إلى أقاليم أزيلال، وبني ملال، ورزازات، والراشيدية.

4-5- النزاع الدائر في شأن مرعى "إِكْرْضَانْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة أيت آمحمد

[1]- رواية شفوية للسيد عدي أرغيز، من مواليد النقوب ورزازات، تاريخ المقابلة 4.3.2015.

[2]- Archive du Maroc, Boite 13, Région de Marrakech Cercle D'Azilal, Poste des Ait Ougoudid Service des Renseignements, note sur les terres Collectives, 5 Janvier 1923.

[3]- محضر اجتماع عامل إقليم أزيلال مع رؤساء المصالح الجهوية والمحلية المكلفة بملف المراعي الجماعية بمقر عمالة أزيلال، بتاريخ 21 يونيو 1995، توقيع فنيد محمد.

أطراف النزاع هم قبائل أيت آمحمد، وأيت علي بوكماز، وأيت سْلِيلُّو وأيت أُنِيرْ من إقليم ورزازات. يرجع سبب النزاع إلى ترامي الأطراف المستفيدة على المرعى بالحرث.

4-6- النزاع الدائر حول مرعى "تَالْمْسْتْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة أيت آمحمد

يدور النزاع بين قبيلتي أيت آمحمد وأيت عباس، في شأن الترامي على المرعى بالرعي خارج الأوقات المسموح بها.

4-7- النزاع الدائر حول مرعى "إِزُوغَارْ" المتواجد بالنفوذ الترابي لجماعة تبانت (أيت بوكماز)

يتمحور موضوع هذا النزاع، الذي يدور بين قبيلة "أيت احكم" من تبانت، وقبيلة "أيت علي" من إقليم ورزازات، حول قيام بعض سكان أيت احكم بحرث أجزاء من المرعى ومنع قبيلة أيت عطا من الرعي.

5- نتائج الصراع حول المراعي الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط

كانت الصراعات حول المراعي بالأطلس الكبير الأوسط تنشب بين الفينة والأخرى، إلا أنها لم تبلغ الحدة التي أصبحت عليها في السنوات الأخيرة، حيث بدأت تأخذ منحا تصاعديا وعنيفا بين المستقرين والرحل، ويرصد ذلك من عدد الشكايات التي سجلتها مديرية الشؤون القروية بالرباط، وقسم الأراضي الجماعية بعمالة أزيلال.[1] هذه العلاقة المتوترة بين القبائل، تعزى إلى عدم إحترام الأطراف المستفيدة من المراعي للأعراف والضوابط المنظمة لاستغلالها، وذلك من خلال الترامي عليها بالرعي خارج الأوقات المسموح به والمتفق عليه مسبقا بين القبائل المستفيدة، وإقدام بعض ذوي الحقوق على بناء حظائر لإيواء الماشية داخل المراعي، الشيء الذي يثير حفيظة باقي الأطراف المستفيدة من المرعى. ناهيك عن تأثير ظاهرة الجفاف على الإمكانيات الكلئية للمراعي، والتي لا تكفي لسد حاجيات القطيع من التغذية، وكذا على نقط الماء المتواجدة بها. أيضا إدعاء بعض القبائل بتملكها لبعض المراعي دون غيرها، وكذا عدم تحديد حدود المراعي، ما يؤثر سلبا على استغلالها؛ وبالتالي صعوبة التمييز بينها وبين أملاك الخواص، الذين يضمون أحيانا أجزاء منها لأملاكهم الخاصة، ثم عدم قيام الجهات المختصة بتحسين الوضعية الكلئية للمراعي، كل هذه الأعمال خلفت ردود أفعال كانت لها نتائج وخيمة من قبيل:[2]

- حرق "لعزيب" مساكن الرعاة داخل المرعى.
- الإعتداء اللفظي والجسدي على بعض الرعاة، والذي تطور إلى وقوع قتلى وجرحى بين أيت آمحمد وأيت إصحا.
- تسميم مواشي الرحل في المراعي المفتوحة والمراعي الغابوية.
- تسميم بعض مصادر المياه لتقليص تواجد عدد رؤوس المواشي بالمرعى.
- تكرار عمليات سرقة مواشي الرحل من طرف مجهولين.

[1]- وصلت عدد الشكايات التي توصلت بها مديرية الشؤون القروية بعمالة أزيلال إلى 1823 شكاية منذ سنة 2004.

[2]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، سنة 2015، ص: 9. بالإضافة إلى تحريات ميدانية بمرعى "ألوز" بتاريخ 12.8.2017.

- منع الرحل من المرور من بعض الأراضي العامة والمحاور الطرقية.
- إحتجاز واقتياد قطعان بعض القبائل إلى أماكن مجهولة.
- الهجوم على خيام بعض الأسر المرتحلة وإتلاف محتوياتها.
- منع بعض الرحل من ولوج بعض الأسواق، كسوق أيت آمحمد الذي يقام يوم السبت وسوق تبانت يوم الأحد.

صورة رقم 2: نتائج الصراع حول مرعى ألوز بأيت آمحمد

مصدر: تصوير شخصي بتاريخ 12.08.2017

ما تم ملاحظته من خلال المحاضر الموجودة في قسم الشؤون القروية، ومحاضر المجالس الجماعية والمقابلات الشفوية مع الرحل والمستقرين، كون النزاعات حول المراعي تحتدم في السنوات الجافة التي تتراجع فيها الموارد الطبيعية بالمراعي، في حين تتقلص، إن لم نقل تنعدم، في السنوات المطيرة، وإن سجلت فإنها تحل بطريقة ودية وتوافقية بين الأطراف المتنازعة، أو عن طريق تدخل مؤسسات وجهات لها تأثيرها على المراعي والساكنة.

تختلف أسباب الصراع حول المراعي الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط، هذه الأخيرة تخلف في بعض الأحيان خسائر مادية وبشرية، وبغية رأب الصدع الذي تخلفه هذه النزاعات يختلف الوسطاء الذين يتدخلون لإنهائها وإرجاع العلاقات القبلية إلى سابق عهدها.

6- الوساطة ودورها في حل الصراعات حول المراعي الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط

يشهد الأطلس الكبير الأوسط وغيره من المجالات، صراعات حول المراعي الجماعية، تختلف طرق حلها والأطراف المساهمة في ذلك حسب طبيعتها، وكذا نوع الخسائر التي خلفتها. كما أن العديد من النزاعات – كما سبق وأشرنا إليها – لا تستدعي تدخل أطراف أخرى لحلها، وهذا النوع غالبا ما يستدعي اللجوء لرعاة آخرين وفلاحين لتقييم نوع الخسائر التي خلفته القطعان في مزروعات المطالب بالتعويض. وفي الغالب يتم التفاهم حول التعويضات بدون اللجوء إلى السلطات المحلية، نظرا لتعقد الإجراءات المتعلقة بتقييم الأضرار، واستحضار الشهود، والتنقل صوب المحكمة بمدينة أزيلال.[1]

وفي المقابل نجد صراعات معقدة، لا ينفع معها الوسطاء وكذا الرعاة والفلاحون، تستدعي تدخل السلطات المحلية لحل الصراع بين الرعاة. في بعض الحالات يستعصي كذلك على الجهات المتدخلة حل النزاع بشكل

[1]- رواية شفوية سابقة للسيد محند أقبلي، من مواليد 1954 بدوار تاغزوت نوزكاغ وابزازى بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 13.08.2017.

توافقي، ما يدفع السلطات المحلية لطلب العون والاحتكام إلى شيوخ القبائل "إختارن نتقبيلت"، هؤلاء الذين غالبا ما يتولون حل المشكل عن طريق الاحتكام للأعراف التي يتم بها تدبير المراعي الجماعية. ولإضفاء الشرعية والطابع الديني على وساطة كبار السن والفقهاء وشيوخ القبيلة، فإنهم يعقدون مجلس الصلح داخل المسجد أو الزاوية، وهنا يصعب رفض قرار كبار القبيلة، وغالبا ما يتم احترام حرمة المكان الذي عقد فيه الاجتماع. وفور تحديد التعويضات، تساهم القبيلة في توفير مقابل مادي يدفعه الجاني للمتضرر، لرآب الصدع وحل النزاع بشكل ودي والحفاظ على العلاقات القبلية بين الرعاة.[1]

في بعض الأحيان، يلف النزاعات المنتشرة في مجال الأطلس الكبير الأوسط غموض كبير، حيث في كثير من الحالات المسجلة لا تتم معرفة المتسبب في هذه الخسائر، سواء التي تلحق بالمزروعات أو مواشي الرحل، وهو ما يدفع السلطات المحلية لتعويض المتضررين من هذه النزاعات، والسبب هو عدم رغبتهم في تطورها إلى صراعات دموية.[2]

6-1- الجماعات الترابية المستقبلة وإشكالية المراعي الجماعية

شكلت النزاعات حول المراعي الجماعية التي يعرفها الأطلس الكبير الأوسط أكبر تحدي لمجالس الجماعات المحلية التي تستقبل عددا مهما من الرحل كل سنة، وتوجه لها العديد من الشكايات حول الصراعات التي تنشب بين الفينة والأخرى قصد حلها والبث فيها. واعتبرت الجماعة الترابية لأيت آمحمد، أكثر الجماعات المستقبلة لهذا النوع من الشكايات، نظرا للصراع المحتدم بين الرعاة حول مرعى "ألوز"، و"إكرضان"، و"تالمست"، و"أوكرضا"، وقد خصصت هذه الجماعة حيزا مهما في اجتماعاتها العادية والإستثنائية لمناقشة مشكل المراعي، الذي أصبح في الآونة الأخيرة، يؤرق بال المسؤولين الذين يراسلون بدورهم العمالات التابعين لها، قصد البث في مشكل المراعي وتأثيراته السلبية على السكان.[3]

وفي سنتي 2017 و2018، ومع تنامي الصراعات حول المراعي، نظمت ساكنة تسامرت مسيرة على الأقدام اتجاه عمالة أزيلال، بعدما تبين لهم – حسب قولهم – عدم قدرة الجماعة الترابية لأيت آمحمد حل المشكل القائم بين قبيلة أيت آمحمد وقبيلة أيت احسين من أيت إصحا. ولم يتوقف هذا الاحتجاج عند هذا الحد، بل راسلوا مديرية الشؤون القروية بالرباط مرات عديدة. هذه الشكايات والإحتجاجات غالبا ما تقابل بإرسال لجنة كممثل لعمالة أزيلال، والمكونة من الكاتب العام لعمالة أزيلال، ورؤساء قسم الشؤون القروية بالعمالة، ومهندس يعهد إليه رسم حدود المجال الرعوي المتنازع عليه. هذه الخطوة، حسب تعبير الساكنة، دأبوا عليها لكن دون جدوى. فبعد عقد جلسة صلح بين ممثلي القبيلتين في عين المكان، وتم الإتفاق على مجموعة من القوانين المنظمة للمرعى، كعدم زراعته وبناء ملاجئ للرعاة، إلا أنه وبمرور بضعة أسابيع يعود الوضع إلى سابق عهده، وينشب صراع جديد بين القبيلتين جراء إخلال أحد الطرفين ببنود الاتفاق.[4] هذا الوضع يجعل جميع المؤسسات القائمة على

[1]- رواية شفوية سابقة للسيد سعيد أبايشو، من مواليد 1946 بدوار تسامرت، نائب أراضي الجموع بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 12.8.2017.

[2]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، سنة 2015، ص: 11.

[3]- محضر اجتماع مجلس الجماعة الترابية لأيت أمحمد، من بين النقط التي درست فيه النزاع حول مراعي الجماعة، بتاريخ 12.04.2014، ص:3.

[4]- رواية شفوية سابقة للسيد سعيد أبايشو، من مواليد 1946 بدوار تسامرت، نائب أراضي الجموع بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 12.8.2017.

الرعي في الأطلس الكبير الأوسط تقف عاجزة عن إيجاد حل نهائي لمشكل الرعي والترحال داخل المجال التابع لنفوذها.

شكل ضغط الرعاة على مناطق الأطلس الكبير الأوسط، وكثرة الشكايات الموجهة للجماعات الترابية المستقبلة للرعاة، دافعا لمراسلة وزارتي الداخلية والفلاحة والصيد البحري قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكل المراعي. واستجابة لملتمسات الجماعات الترابية، قامت الوزارتان السابقتان بإيفاد العديد من اللجن، وتشكيل خلايا عمل معهود لها التنقل للمراعي الجماعية، ورصد أسباب الصراعات بين الرحل، وكذا تحديد الأضرار الناجمة عنها، وتوثيق المخالفات الصادرة في حق الرحل، كما فعل دور المديريات الإقليمية للمياه والغابات لحماية المراعي الغابوية من الرعي الجائر، عن طريق إنجاز محاضر مخالفات وإجراء مسطرة الحجز، وذلك طبقا للقوانين التي ينص عليها دليل الأراضي الجماعية المعمول به، ناهيك عن الدور المنوط بالدرك الملكي والمتمثل في إنجاز محاضر، والتنقل لعين المكان قصد رصد الأضرار الناتجة عن صراعات المراعي والرعي الجائر.[1]

في ظل تنامي الصراعات حول المراعي الجماعية على الصعيد الوطني، والذي أشرنا آنفا أنه تجاوز صلاحيات الجماعات الترابية ووصل إلى البرلمان بغرفتيه، دفع وزارة الداخلية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، إلى عقد مجموعة من اللقاءات عن طريقها راسل وزير الداخلية وزير الفلاحة، والمندوب السامي للمياه والغابات، والمصالح التابعة لها، دعا من خلالها إلى الإنكباب على دراسة مشكل المراعي الجماعية بغية إيجاد حل ناجع للمشاكل الناتجة عنها.[2]

ورغم الرغبة التي أبدتها الجهات المسؤولة واستعدادها لحل مشكل الرعي، والانكباب قصد إيجاد حل نهائي لهذه الصراعات المتصاعدة بين الرحل والمناطق المستقبلة لهم، إلا أن هذه الرغبة والمجهودات المضنية تجد أمامها عوائقا وعراقيل، متمثلة أساسا في غياب الإطار القانوني الذي سيستند عليه أي تدخل من هذه الجهات المسؤولة، هذا العائق يزداد تعقيدا بالرجوع إلى بنود وظهائر فترة الحماية التي يلفها غموض ولبس ولا تلقى استحسان الرعاة.

لكن رغم كل هذه العراقيل، إلا أن الجهات المختصة أصدرت أول قانون منظم للمراعي والرعي سنة 2015، والموسوم بـ "قانون الترحال الرعوي وتدبير وتهيئة المجالات الرعوية"، هذا القانون تصبو من خلاله الجهات المختصة للحد ولو جزئيا من الصراعات التي تشهدها المناطق المستقبلة للرعاة.

7- قانون الترحال الرعوي ومشروع إعداد وتهيئة المراعي وتنظيم الترحال

تعتبر مشاكل الرعي والصراعات المتكررة بين الرعاة والساكنة المستقرة، أحد الأسباب الرئيسة التي حدت بوزارة الداخلية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ـ خاصة بعد التجاوزات الأمنية والإجتماعية التي أفرزتها هذه الصراعات في السنوات الأخيرة ـ إلى إصدار أول قانون منظم للترحال في المغرب.

[1]- عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، سنة 2015، ص: 13.

[2]- مراسلة وزير الداخلية للمصالح القائمة على المراعي الجماعية بأزيلال للاستفسار حول مشاكل الأراضي الجماعية بالإقليم، بتاريخ 12.05.2016.

7-1- القانون 13-113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة المجالات الرعوية

يعد القانون رقم 13-113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتدبيرها، أول قانون سنه المشرع المغربي وأهم بالأساس تدبير وتهيئة المجالات الرعوية على الصعيد الوطني، كما يعتبر الأول من نوعه الذي جاء لضبط وتنظيم الرعي الترحالي أو الترحال الرعوي وفق المنصوص عليه في بنود هذا القانون. لقد تم عرض المسودة الأولى للقانون المذكور كمشروع على أنظار مجلس المستشارين يوم 12 فبراير 2015، وتمت المصادقة عليه بشكل نهائي يوم 13 مارس من نفس السنة.[1]

من الواضح أن قانون الترحال الرعوي وتدبير تهيئة المجالات الرعوية فرضته الحاجة الملحة لملأ الفراغ القانوني المتعلق بهذا الجانب، والذي جعل الدولة في العديد من الحالات والمناطق كالأطلس الكبير الأوسط عاجزة عن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المجالات الرعوية، وكذا تسوية النزاعات التي تنشب بين الفينة والأخرى بين الرعاة الرحل والساكنة المحلية، والتي تتكرر في أكثر من منطقة بشكل سنوي أثناء تواجدهم في مراعي الأطلس الكبير الأوسط.

يتكون القانون المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتدبيرها من سبعة أبواب تتخللها 46 مادة، ضمت بين ثناياها مختلف الإجراءات المتعلقة بإقامة المجالات الرعوية وتهيئة وتدبير المراعي الغابوية، إضافة إلى استحداث اللجنة الوطنية للمراعي واللجن الجهوية للمراعي، وكذا المنظمات المهنية الرعوية، مع تحديد اختصاصات كل منها، فضلا عن الشروط المتعلقة بممارسة الترحال الرعوي، وتدابير تنظيم حركة القطعان. كما تناول القانون مجموعة من الضوابط المتعلقة بعمليات الضبط والزجر وتحديد المخالفات والمصالحات الرضائية.

سن القانون رقم 13-113 في ظل ما تعرفه الأراضي الرعوية بالمغرب من سوء استغلال على مختلف المستويات، خاصة ما يتعلق بإقامة بعض الزراعات الدائمة، والإقتطاع العشوائي لحطب التدفئة، وإقامة بنايات فوضوية دائمة وقارة، تتم حيازتها بشكل غير قانوني. وتشير بنود قانون الترحال إلى تفاقم هذه الظاهرة التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض متتالي للمساحة الرعوية وتدهور خطير للمجال، وانخفاض في الطاقة الإنتاجية لهذه الأراضي، ونقص في التنوع البيولوجي، وهو ما سينتج عنه اختلال بيئي، وبالتالي إنعدام التوازن. وتضاف إلى هذه العوامل، الآثار والوقع الخطير والبنيوي للتغيرات المناخية على مختلف المنظومات الرعوية من خلال زحف التصحر والجفاف، ما يهدد بهشاشة التوازن الإيكولوجي والبيئي بمختلف المنظومات الرعوية، وظروف عيش الساكنة التي تعتمد على تربية الماشية كأهم مورد ومصدر للعيش.[2]

خاتمــة:

بناء على ما تم استعراضه في مختلف أبواب ومواد قانون الترحال الرعوي، يتضح أنه جاء في ظل ما تعرفه المجالات المخصصة للرعي من تأثيرات سلبية للمتغيرات المناخية، ومنافسة شرسة مع باقي الأنشطة الأخرى، لاسيما الزراعات المسقية والتطور العمراني غير المنظم، وقد ساهم هذا بشكل كبير في تقلص المساحات

[1]- وزارة الفلاحة والصيد البحري، مشروع قانون رقم 13-113، يتعلق بالترحال الرعوي وتدبير وتهيئة المجالات الرعوية، 13 مارس 2015، ص: 1.

[2]- قراءة أولية في بنود مشروع قانون الترحال 13-113.

المخصصة للرعي، سنة بعد أخرى، وأدى إلى جانب تضرر مربي الماشية المستقرين والرحل في احتدام النزاعات القائمة بين هؤلاء من جهة، وساكنة المجالات المستقبلة من جهة أخرى، حول أحقية استعمال المراعي والإنتفاع منها. ولهذا يمكن القول، أن الأمر حتم إخراج نص قانوني إلى حيز الوجود يحمي الموارد الرعوية من جهة، وينظم مختلف أشكال استغلالها من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الأهداف النموذجية التي رسمها هذا القانون، فإن مسألة تطبيقه على أرض الواقع، أو على الأقل بعض بنوده، لا يمكن أن تكون بالسهولة التي يمكن تصورها، وذلك نظرا لبقاء الكثير من بنوده مبهمة وغير واضحة، كما هو الشأن بالنسبة لمسألة التنظيمات الرعوية التي لم يحدد طبيعتها وكذا الهدف الأساس من إنشائها، إضافة لإدخاله مفهوم التدبير المفوض لاستغلال الموارد الرعوية والنقط المائية، وهو ما يتعارض مع مبدأ الإستغلال المجاني للموارد الطبيعية التي توفرها المراعي، خاصة إذا تعلق الأمر بالماشية المرتحلة التي تعتمد على هذه الموارد بشكل يكاد يكون كليا.

ومن بين الملاحظات الكثيرة التي قد تسجل على هذا المشروع، ضرورة فرض تراخيص الرعي من أجل الإنتقال من منطقة رعوية إلى أخرى. هذه التراخيص، وإن كانت تبدو إيجابية فيما يتعلق بضبط عدد الممارسين للرعي الترحالي، وعدد القطعان وأصنافها، قصد تفادي الضغط عن الموارد الرعوية في مناطق بعينها، فإنها ستطرح إشكالية كبيرة على المستوى التنظيمي، خاصة أن إلزامية الحصول على هذا النوع من التراخيص ومن إدارات متعددة (وزارة الفلاحة، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، ووزارة الداخلية) في كل مرة، تبقى مسألة غير واقعية في ظل تنقل هؤلاء الرحل من مجال إلى أخر أكثر من مرة في السنة الواحدة إن لم نقل في الشهر.

من الواضح إذن، أن قانون الترحال الرعوي سيثير مستقبلا بعض الجدل في المناطق التي ينشط فيها الرعي الترحالي والمناطق المستقبلة للرحل، وهو جدل قد لا يقل حدة عن الجدل الذي أحدثته النزاعات الرعوية داخل أروقة وزارة الفلاحة والداخلية، والتي أملت إخراج هذا القانون.

إلا أن السؤال المطروح، هل هذا القانون هو محاولة "إقبار" نشاط الرعي والترحال، وإجبار مزاوليه بطرق قانونية على الإستقرار الدائم، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون سدا للفراغ القانوني الذي يعاني منه استغلال الأراضي الرعوية والغابوية بالمغرب؟.

المراجع:

الخريطة الطبوغرافية لأزيلال، زاوية أحنصال، أيت بوكماز، 50000/1

علوم، أحمد. (2013– 2014). مقاربة الجغرافيا السياسية لدينامية الأنساق الطبيعية والاستراتيجية والاجتماعية والمؤسساتية بأوساط هشة (الجبال المتوسطة بجهة تادلة– أزيلال) نحو استراتيجية بديلة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية البشرية، تحت إشراف أحمد بلاوي. جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش. ص 42.

التوفيق، أحمد. (1999). المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إنولتان. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الأولى. ص: 96

حيث لا زالت وحدة الفخذ هي الحاسمة أحيانا في انتخاب رئيس الجماعة المحلية، وبذلك يكون رئيس الجماعة المحلية اليوم "أمغار" قديم باسم وقانون جديد، ورئيس الجمعية المدنية الآن، هو بمثابة شيخ أو زعيم محلي، وتجد فيه الجماعة طموحاتها المشتركة.

تحريات ميدانية وروايات شفوية، 2014–2019.

زيارات ميدانية لعدد كبير من المراعي الجماعية داخل مجال الدراسة لرصد أهم مسببات الصراع حول المراعي.

فائز، عبد الحميد. (2015). الحرب في المجتمعات الرعوية، آليات إنتاج العنف في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار. مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. ص: 73.

رواية شفوية سابقة للسيد محند أقبلي، من مواليد 1954 بدوار "تاغزوت نوزكاغ" وابزازى بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 13.08.2017.

عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، (2015)، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، ص: 6.

زيارة ميدانية لمراعي أيت آمحمد وأيت بوكماز قصد ملأ استمارات البحث، بتاريخ 20.8.2016.

المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لأزيلال، (2013)، المنطقة الغابوية لأيت آمحمد، مشروع تشجير المراعي الجماعية، ص: 10.

رواية شفوية سابقة للسيد علي أيت بركة، من مواليد 1961، بدوار إزروالن بأيت عباس، تاريخ إجراء المقابلة 24.8.2017.

مراسلة من ساكنة أيت آمحمد لوزارة الداخلية قصد معاينة الصراع القائم حول مرعى "ألوز" بين أيت آمحمد وأيت إصحا بتاريخ 01 يونيو 2014.

شكايات موجهة للجماعات الترابية لأيت آمحمد وأيت بوكماز قصد إيجاد حلول للصراعات حول المراعي التي تتسبب فيها مواشي الرحل.

تم استقاء المعلومات المتعلقة بالمناوشات بين الرحل وسكان المناطق المذكورة من طرف بعض الرحل والاطلاع على بعض الجرائد الإلكترونية، وذلك لصعوبة التردد على جميع المناطق التي ينشب فيها هذا النوع من الصراعات وغياب وثائق تثبتها لدى الجهات المختصة.

رواية شفوية للسيد أشعيب محمد، من مواليد 1948، بدوار إكلوان بأيت بوكماز، تاريخ إجراء المقابلة 20.8.2016.

محضر اجتماع مجلس الجماعة الترابية لأيت أمحمد، من بين النقط التي درست فيه النزاع حول مراعي الجماعة، بتاريخ 12.04.2014، ص:1.

رواية شفوية للسيد عدي أرغيز، من مواليد النقوب ورزازات، تاريخ المقابلة 4.3.2015.

محضر اجتماع عامل إقليم أزيلال مع رؤساء المصالح الجهوية والمحلية المكلفة بملف المراعي الجماعية بمقر عمالة أزيلال، بتاريخ 21 يونيو 1995، توقيع فنيد محمد.

وصلت عدد الشكايات التي توصلت بها مديرية الشؤون القروية بعمالة أزيلال إلى 1823 شكاية منذ سنة 2004.

عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، سنة 2015، ص: 9. بالإضافة إلى تحريات ميدانية بمرعى "ألوز" بتاريخ 12.8.2017.

رواية شفوية سابقة للسيد محند أقبلي، من مواليد 1954 بدوار تاغزوت نوزكاغ وابزازى بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 13.08.2017.

رواية شفوية سابقة للسيد سعيد أبايشو، من مواليد 1946 بدوار تسامرت، نائب أراضي الجموع بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 12.8.2017.

عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، سنة 2015، ص: 11.

محضر اجتماع مجلس الجماعة الترابية لأيت أمحمد، من بين النقط التي درست فيه النزاع حول مراعي الجماعة، بتاريخ 12.04.2014، ص:3.

رواية شفوية سابقة للسيد سعيد أبايشو، من مواليد 1946 بدوار تسامرت، نائب أراضي الجموع بأيت آمحمد، تاريخ إجراء المقابلة 12.8.2017.

عمالة أزيلال، قسم الشؤون القروية، تقرير حول مشاكل الرعي بمراعي إقليم أزيلال، سنة 2015، ص: 13.

مراسلة وزير الداخلية للمصالح القائمة على المراعي الجماعية بأزيلال للاستفسار حول مشاكل الأراضي الجماعية بالإقليم، بتاريخ 12.05.2016.

وزارة الفلاحة والصيد البحري، مشروع قانون رقم 13-113، يتعلق بالترحال الرعوي وتدبير وتهيئة المجالات الرعوية، 13 مارس 2015، ص: 1.

قراءة أولية في بنود مشروع قانون الترحال 13-113.

DRESCH, Jean. (n.d). Formes et Limites Climatiques et paléo-climatiques en Afrique du nord. Paris, france: A. Géogr 63e année n° 335 janv- févr. p: 56-59.

COUVREUR, George. (1968). La vie pastorale dans le Haut Atlas central. Maroc: Revue de géographie du Maroc, n°13, faculté des lettres-rabat. p: 3.

FRISCH, Jean. (1895). Le Maroc: Géographie, Organisation, Politique. Paris: Ernest Leroux. p: 17.

FOUGEROLLES, André. (1982). Le Haut Atlas Central guide alpin. Casablanca: Société nouvelle des impression. p:42

CELERIER, Jean. (1948). Les Conditions Géographiques de L'atlas Central. Maroc: Hesperis Tome XXXV 3° et 4° Trimestres. pp: 359- 362.

LAOUST, Emile**. (**1983). Mots et Choses Berbères**.** Rabat: Publications de l'institut des Hautes Études Marocaines, Société Marocaine D'éditions. p: 41

HERZENI, Abdellah. (2012). l'Agdal à l'épreuve des stratégies familiales et de l'action collective, le cas des ayt Bouguemmez, Agdal, Patrimoine Socio-écologique de L'Atlas Marocain, Sous la direction de Laurent Auclair Mohamed Alifriqui. Maroc: IRCAM-IRD Édition. p: 45.

BERQUE, Jacque. (1978). Structures Sociales du Haut Atlas. paris: 2 édition. p: 92.

MONTAGNE, Robert. (n.d). Les Berbères et le makhzen dans le sud du Maroc. Casablanca: édition Afrique orient. p:82.

Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD). (2003). Ministre de L'Agriculture du Développement Rurale et de La pèche Maritime, Étude des Conflits Pastoraux dans le Versant du Haut Atlas**,** Conservation de la biodiversité par la transhumance dans le Haut Atlas (CBTHA), Projet MORL/99/G33/A/IG/99,

DRESCH, Jean. Formes et Limites Climatiques et paléo-climatiques en Afrique du nord. Paris: A. Géogr 63e année n° 335 janv- févr. p: 56-59.

Archive du Maroc. (1932-1933). Situation politique et militaire: Rapports Hebdomadaires et mensuels**.** cote S288 Boite 67, situation économique, Ait Boulli.

Archive du Maroc. (1930). Boit 13, Région de Marrakech, Rapport sur Les terres Collectives d'Azilal (ait boulli). p: 14.

Archive du Maroc, (13 Décembre 1936). Boit 13, Service des Affaire Indigènes Région de Marrakech Cercle D'Azilal, Annexe des Ayt Mohammed, Poste de Zaouïa Ahansal, Accorde de Transhumance, Pâturage.

Royaume du Maroc ministère de l'agriculture et de la pèche maritime direction de l'irrigation et de l'aménagement de l'espace agricole division des aménagements 2014, op cit, p: 71.

Archive D'Ait Mohammed. (1937). Cercle Zaouïa Ahansal, Cercle Azilal, Proces Verbal, pâturage Igourdan**,** le Capitaine LAUBIES, chef du Bureau des Affaires Indigènes des Ait M'Hamed.

Archive du Maroc, Boit 13, Cercle D'Azilal**,** note sur pâturage Mazegunan, 23.6.1936.

Archive du Maroc, Boite 13, Région de Marrakech Cercle D'Azilal, Poste des Ait Ougoudid Service des Renseignements, note sur les terres Collectives, 5 Janvier 1923.